﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّاۚ لَّهُمْ دَرَجَٰتٌ عِندَ رَبِّهِمْ وَمَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ ۝٤﴾ [الأنفال: 4]

❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِما قَبْلَها:

المناسبة بين المؤمنين حقّا، وما لهم من مقام وجزاء عند الله

لمّا حقّقوا إيمانَهم باطنًا وظاهرًا، بأعمال القلوبِ وأعمالِ الأبدان وأعمالِ الأموال، شهِدَ اللّهُ لهم بالإيمان الحقِّ ووعدَهم بالجزاء الحسنِ وعاقبةِ الخير، فقال جلّ شأنُه: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّاۚ لَّهُمْ دَرَجَٰتٌ عِندَ رَبِّهِمْ وَمَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ﴾.

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿دَرَجَٰتٌ﴾: مُفردُها درَجَةٌ، وهي مِثلُ المنْزِلَة، لكنّ الدّرجَةَ تكون باعتبارِ الصّعودِ الفَوقيّ والامتدادِ الرّأسيّ، والمَنزِلةَ تكون باعتبارِ الامتدادِ الأفُقيّ على البسيطة، كدرجةِ السّطحِ والسُّلَّم، ولذا فالدّرجاتُ هي المراتِبُ والطّبقاتُ الّتي يكونُ بعضُها فوق بعض، ويُعبّرُ بها عنِ المنزلةِ الرّفيعة[1].

❁ المَعْنى الإجْماليُّ:

المتّصفون بالإيمان قولًا وفعلًا، هم أصحاب التّكرمة والجزاء الأوفى

الّذين اتّصفوا بنعوتِ الإيمانِ الظّاهرةِ والباطنةِ أولئك هُمُ المؤمنون، كاملو الإيمان حقًّا، لهم رُتَبٌ ساميةٌ ومقاماتٌ عاليةٌ عند ربّهم، ومغفرةٌ لذنوبهم، ورزقٌ كريمٌ واسعٌ لا ينشغلون بغيره، ولا يتحوّلون عنه.

❁ الإيضاحُ اللُّغَويُّ والبَلاغيُّ:

دلالةُ اسم الإشارة ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ وموقعها الإعرابيّ:

الإشارة تمنحُ الخبرَ لونًا مِنَ القوّة والتّقرير والرّسوخ

تمييزُ المسند إليه بالإشارة يمنحُ الخبرَ مزيدًا منَ القوّة

(1) الرّاغب، المفردات، وابن منظور، لسان العرب، وجبل، المعجم الاشتقاقيّ المؤصّل: (درج).

والتّقرير[1]، فجملةُ ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ مؤكِّدةٌ لمضمون ما قبلها، وهي قولُه: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ﴾، ولذلك فُصِلَتْ ولم توصلْ بالعطف، ويصحُّ أن تقعَ استئنافًا بيانيًّا عن قوله: ﴿ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ﴾﴿ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ جوابًا عن سؤالٍ مُقدَّرٍ: فماذا لهم منَ المنزلةِ والرّتبةِ؟ فأجيبَ بالإشارةِ إلى تلك المنزلة: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا﴾، وتعيينِها بقوله: ﴿لَّهُمْ دَرَجَٰتٌ عِندَ رَبِّهِمْ وَمَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ﴾.

وتصديرُ الجملة باسم الإشارة يدلُّ على عدّة وجوه: الأوّل: يدلُّ على استحقاقِهم الحكمَ المذكورَ في حيّزه، وهو قولُه: ﴿هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَّهُمْ دَرَجَٰتٌ﴾.

الثّاني: يدلُّ على عِلّيّة الصّفاتِ – الّتي أُشيرَ به إليها – للحكم المذكورِ بعده؛ أي: بسببِ الصّفاتِ المذكورةِ سابقًا استحقّوا بها كونَهم المؤمنين حقًّا، فكأنّه قال: المقيمون الصّلاةَ، والمنفقون، والوَجِلون المتوكّلون، أولئك هم المؤمنون حقًّا.

الثّالث: تعظيمُ شأنهم؛ لأنّ دلالةَ اسمِ الإشارة على البُعد مُؤذِنٌ بعلوّ رتبتهم، وبُعد منزلتِهم في الشّرف، ومُؤذِنٌ بكمالِ تحقّقِهم، وتمامِ تميّزِهم، فيما اتّصفوا به.

الرّابع: اسمُ الإشارة مُشعِرٌ بتجسيدِ ما قام بذواتِهم من حقائقِ الإيمانِ وكمالاته، فكأنّه دائمُ الحضورِ والمشاهدةِ؛ لأنّ الإشارةَ متّجهةٌ إلى ذواتِهم حالَ تلبّسِهم بالصّفات المذكورة، وهم لا يتلبّسون بها جميعًا في آنٍ، بل هي كائنةٌ فيهم بحسب الاستعداد، حاصلةٌ بحسب دواعيها في وقتها الّذي حضرَت فيه، فالإشارةُ تُظهِرُ هذه الكينونةَ الغائبةَ منَ الجاهزيّة والاستعداد، وتُظهِرُها للعلَنِ والمشاهدة، بحيثُ لا يُتصوّرُ انفكاكُها عن ذواتهم[2].

أثر الضّميرِ المنفصلِ، وفائدته في السّياق:

الضّميرُ المنفصلُ في قوله: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا﴾ أفاد ثلاثةَ أشياء:

الأوّل: توكيدُ استحقاقِهم للخبر عنهم بصفةِ الإيمان.

الثّاني: تمييزُ الخبرِ عنِ الصّفة؛ أي: كونهم المؤمنين قُصِدَ به الإخبارُ عنهم بذلك، لا أنّه وصفٌ لاسم الإشارةِ قبله، وقصدُ الإخبار أدلُّ على إفادة الاستقلالِ

(1) أبو موسى، خصائص التّراكيب، ص: 200.

(2) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 4/4، وابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 261/9، وصافي، الجدول: 171/9.

والتّميّزِ بمضمونِ المعنى الّذي اشتملَ عليه، وهو صِفةُ الإيمان ﴿هُمُ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ﴾.

ملمح الإبانة بإفادة التّوكيدِ والحصرِ والخبريّة

الثّالث: الحصر، بقصرِ الإيمان على أصحابِ تلك الصّفات، وهو قصرٌ مجازيٌّ، يُقصدُ به المبالغةُ إن أُريدَ بالإيمان أصلُه؛ لأنّ أصلَ الإيمان لا يُزيلُه الإخلالُ ببعض الواجبات، فمفهومُ القصرِ غيرُ ثابتٍ لمنطوقِه، وقصرٌ حقيقيٌّ إن أُريدَ بالإيمان كمالُه؛ لأنّه بذهاب صِفةٍ من تلك الصّفات لا يكون الإيمانُ كاملًا، فالقصرُ مقصودٌ على إرادةِ الكمال، ومعنى كونه حقيقيًّا ثبوت منطوقِه ومفهومِه، ومفهومُ القصرِ هاهنا ثابتٌ، وهو أنّ مَن لم يتّصفْ بتلك الصّفات لم يكنْ كاملًا في إيمانه[1].

دلالةُ التّعريفِ في لفظ: ﴿ٱلۡمُؤۡمِنُونَ﴾:

وصل أسماء الفاعلين، له دلالةٌ على إفادةِ الكمال والتّمكين

(ال) التّعريف في قوله: ﴿ٱلۡمُؤۡمِنُونَ﴾؛ هي (ال) الموصولةُ الدّاخلةُ على أسماء الفاعلين، ولها دلالةٌ على إفادة الكمالِ، وهو استغراقُ خصائصِ أفرادِ الجنسِ؛ أي: هم المؤمنون الكاملون الّذين استوفَوا صِفاتِ أفرادِ الإيمانِ، واستكملوا خصائصَه وحقائقَه، ودلالتُها على الموصوليّة حقيقةٌ، ودلالتُها على الكمال مجازٌ، ولا تَعارض بين الدّلالتين؛ لأنّ معنى الموصوليّة مطّردٌ في (ال)، ثابتٌ بنفسِه من غير قرينةٍ، والّذي أعانَ على دلالة الكمالِ ليس (ال) وحدَها، بل قرائنُ السّياق، وهي في هذا التّركيب: اسمُ الإشارة الدّالّ على البُعد والتّناهي في الغاية، وتوسيطُ ضميرِ الفصلِ بين المبتدأ والخبر، وتعريفُ الخبرِ بلام الجنس. ويترجّحُ حملُ (ال) على معنى الكمالِ هنا؛ لِكون الحصرِ المُستفادِ منَ التّركيب لا يصحُّ إلّا على إرادة معنى الكمال، وإلّا فلا بدَّ من تأويلِه بالحصر المجازيّ الادّعائيّ[2].

(1) البقاعيّ، نظم الدّرر: 221/8، وابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 262/9.
(2) الطّيّبيّ، فتوح الغيب: 4/254، والشّهاب، حاشية الشّهاب: 5/370.

فائدةُ قوله: ﴿حَقًّا﴾، وتوجيهُ الوقفِ عليها:

تـأكـيـد جـملـة الإسناد الخبريّ قبلها

﴿حَقًّا﴾ صفةُ مصدرٍ محذوفٍ دلَّ عليه المؤمنون؛ أي: هم المؤمنون إيمانًا حقًّا، أو مصدرٌ مُؤكِّدٌ لمضمونِ جملة ﴿هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾؛ أي: حَقّ ذلك حقًّا، "ومعنى ذلك أنّه تأكيدٌ لما تضمّنته الجملةُ منَ الإسنادِ الخبريِّ، وأنّه لا مجازَ في ذلك الإسناد"[1]، أو منصوبٌ على الحال من ضميرِهم، فيكون المصدرُ مؤوّلًا باسم الفاعل كما هو الشّأن في وقوع المصدرِ حالًا؛ أي: محققّين إيمانَهم بكرائمِ الأعمال، وعلى ذلك فانتهاءُ المعنى وتمامُ الوقف عند قوله: ﴿حَقًّا﴾، ويقبُحُ إتمامُ الوقفِ عند ﴿ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ والابتداءُ بـ﴿حَقًّا لَّهُمْ دَرَجَٰتٌ﴾؛ لأنّ المصدرَ المؤكَّدَ يكون مؤكِّدًا لمضمون ما قبله لا ما بعده، وتقديمُ المصدرِ المؤكِّد لمضمونِ جملة (عليها) ضعيفٌ جدًّا عند النّحويّين، فلا يَسوغُ بناءُ الوقف والابتداء عليه.

وفائدةُ مجيء ﴿حَقًّا﴾ لإفادةِ كمالِ النّوع فيما تأكّدَ به، كمَن يقولُ لابنه البارّ به: أنت ابني حقًّا، فهو لا يريد نفي البنوّة عن سائر أبنائه، بل يريد أنّ بُنوّةَ البارّ به كاملةٌ ظاهرةٌ عن غيره، فهنا أراد بلفظ ﴿حَقًّا﴾ كمالَ التّحقّقِ والتّثبيتِ لإيمانهم، وهو تحقيقٌ لمعنى القصرِ المستفادِ منَ التّركيب، بما هو عليه من معنى المبالغة[2].

سرُّ تقديمِ المسندِ في قوله: ﴿لَّهُمْ دَرَجَٰتٌ﴾:

تقديمُ ذواتِهم على جوائزهم، لِكمالِ العنايةِ بهم

تقديمُ الجارِّ والمجرور ﴿لَّهُمْ﴾ على المسند إليه ﴿دَرَجَٰتٌ﴾ يُفيدُ اختصاصَهم باستحقاق الدّرجات، وفي تقديم ذواتِهم على جوائزهم كمالُ عنايةٍ بالمؤمنين، إسراعًا في إلحاقِ التّكريمِ بهم، وإدخالِ السّرورِ عليهم.

---

(1) أبو حيّان، البحر المحيط: 5/271.

(2) السّمين، الدّرّ المصون: 5/559، والآلوسيّ، روح المعاني: 5/157، وابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 9/261.

علّةُ تنكيرِ لفظ ﴿دَرَجَٰتٌ﴾:

تنكيرُ الدّرجات لتعظيمها في ذاتِها، وتعظيمها في تفاوتِها؛ أي: كلُّ درجةٍ منها عظيمةٌ في ذاتِها، وعظيمةٌ في تفاوتِها بالنّسبةِ لِما دونها وما فوقها[1].

تنكيرُ الدّرجاتِ تعظيمٌ ذاتيٌّ وتعظيمٌ مُقارَنٌ

معنى الظّرفيّة في ﴿عِندَ﴾، وفائدةُ تقييد الدّرجات بها:

الظّرفيّةُ في قوله: ﴿عِندَ رَبِّهِمۡ﴾ تفيدُ معنى الاستقرارِ والثّبوتِ والتّحقّقِ للجزاءِ المفهومِ منَ الدّرجات، و﴿عِندَ رَبِّهِمۡ﴾ ظرفٌ مُتعلِّقٌ بدرجاتٍ؛ لأنّها بمعنى أُجور، أو يتعلَّقُ بمحذوف صفةٍ لدرجات؛ لأنّها نكرةٌ، والصّفةُ المُقدّرةُ مؤكِّدةٌ للدّرجات؛ أي: درجاتٌ كائنةٌ عنده[2].

دلالةُ الظّرفيّةِ على الاستقرارِ والثّبوتِ والتّحقّقِ

نكتة إضافةِ الظّرفِ إلى (الرّبّ):

إضافةُ الظّرفِ إلى الرّبّ في قوله: ﴿عِندَ رَبِّهِمۡ﴾ دون اسم الجلالة: (اللّه)، أفاد تعظيمَ مُتعلَّقِ الظّرف وهو الدّرجاتُ، فقد أكّدَ تعظيمَها الذّاتيَّ المستفادَ من تنكيرها، بتعظيمِها الإضافيِّ بنسبتِها إلى عنديّةِ المحلِّ الجليلِ، وهو اسمُ الرّبوبيّة المضاف إلى ضميرهم؛ لإشعارهم بالقربِ وكمالِ العناية، ولِمزيدِ تشريفِهم وتطمينِهم باللُّطفِ والإحسانِ؛ أنّ الجزاءَ المذكورَ مُتيقَّنُ الثّبوتِ والحصولِ، مضمونُ الوقوعِ، مأمونُ الفَواتِ[3].

تأكيدُ التّعظيم الذّاتيّ بالتّعظيم الإضافيّ

نكتةُ عطفِ المغفرةِ على الدّرجات:

الابتداءُ بالدّرجاتِ ثُمّ المغفرةِ ثمّ الرّزقِ الكريمِ على هذا التّرتيب فيه ثلاثُ نكاتٍ:

الأولى: لِمُقابَلَةِ أوصافِهم المذكورة[4]، فكأنّه جازَى كلَّ صفةٍ بما

الدّرجاتُ منازل عالية، والمغفرةُ والرّزقُ الكريمُ مسامحة وإغداق

(1) الآلوسيّ، روح المعاني: 158/5، وابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 263/9.
(2) السّمين، الدّرّ المصون: 559/5، وأبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 5/4، ودرويش، إعراب القرآن وبيان: 528/3.
(3) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 5/4.
(4) أبو حيّان، البحر المحيط: 272/5.

يُناسِبها في المعنى والتّرتيب، فالدّرجاتُ لأعمال القلبِ المذكورة في قوله: ﴿وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾، ﴿زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا﴾، ﴿وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾، وهذه الأعمالُ لمّا كانَت متفاوتةً بحسبِ أحوال القلوبِ ودرجاتِها في الإيمانِ والنّيّات، ناسَبَها الجزاءُ عليها بالدّرجاتِ المتفاوتةِ والمراتبِ المُتباينةِ. والمغفرةُ للأعمال البدنيّةِ في قوله: ﴿ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾؛ لأنّ الصّلواتِ طهارةٌ للبدنِ والقلب ومُكفّراتٌ لما بينها، فناسبها مغفرةُ الذّنوب؛ لأنّها طُهرةٌ وجُنّةٌ للعبد من خطاياه، والرّزقُ الكريمُ للأعمال الماليّةِ في قوله: ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ﴾؛ لأنّ الإنفاقَ رِزقُ المُنفَقِ عليه، وهو مَخلوقٌ برزقٍ خيرٍ منه على المُنفِق عِوَضًا له من خير الرّازقين، كما قال تعالى: ﴿وَمَآ أَنفَقْتُم مِّن شَىْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُۥ ۖ وَهُوَ خَيْرُ ٱلرَّٰزِقِينَ ﴿٣٩﴾﴾ [سبأ: 39]، فناسبَه ﴿وَرِزْقٌ كَرِيمٌ﴾؛ ليكون الجزاءُ من جنس العمل، "وهذا النَّوعُ منَ المقابلة من بديعِ علمِ البديع"[1].

الثّانية: أنّ الدّرجاتِ قُدّمَت؛ لأنَّها دالّةٌ على محضِ الفضل، وأمّا المغفرةُ ففيها اعتبارُ الأعمال؛ إذ هي تذكيرٌ للعبدِ بعمله السّيّئ[2]، فبدأ بما لا مُلاحظةَ للأعمالِ فيه، وهي الدّرجاتُ؛ لِتنشرحَ صدورُهم بما لا يشوبُه استيحاشٌ ولا انقباضٌ، وهذا من عاداتِ الكريم في عطاءاتِه أن يَبدأ العطاءَ من غيرِ ألّا يَربطَه بسبَبٍ؛ إيناسًا للمُعطَى، وتهيئةً لِنفسِه إذا ذُكِّرَ بعطاءِ الكريمِ له رغم إساءتِه وتقصيرِه في سببِ الطّاعةِ، ووسّطَ المغفرةَ، وقدّمها على الرّزقِ الكريم؛ لأنّ أوّلَ ما يَخطر في بالهم بعد نَيلِ الدّرجات: وماذا عن ذنوبنا وجِنايَتِنا؟!! فكأنّه ثَنّى بما يقطعُ الظّنونَ في حصولِ المؤاخذة بعد ذلك؛ أي: لهم الدّرجاتُ، ولهم مع الدّرجاتِ ألّا يُؤاخذوا بما فعلوا.

الثّالثة: أنّه بدأ بالدّرجاتِ إيذانًا بالمنازلِ العالية، وثَنّى بالمغفرة إيذانًا بأنّ الدّرجاتِ عن غير استحقاقٍ بل عن مُسامحة، وثلّثَ بالرّزق الكريم؛ إيذانًا أنّ الجزاءَ، وإن كان عن غير استحقاقٍ، إلّا أنّه واقعٌ على جهةِ الاستيفاءِ والكثرةِ والوسعِ؛ لِدفعِ ما قد يُتوهَّمُ مِن أنّ عدمَ استحقاقِه قد يُؤذِنُ بقِلّتِه أو عدمِ وفرتِه.

(1) أبو حيّان، البحر المحيط: 272/5، والبقاعيّ، نظم الدّرر: 222/8.
(2) الآلوسيّ، روح المعاني: 158/5.

فائدةُ تنكيرِ المغفرة، في قوله: ﴿وَمَغْفِرَةٌ﴾:

لا ذنبَ يتعاظمُ على مغفرة الله وصفحه

تنكيرُ المغفرةِ للتّعظيم والتّفخيم؛ للدّلالة على أنّها أوسعُ من ذنوبهم في السَّترِ والمُسامَحةِ، فمَن أرادَ اللّهُ له المغفرةَ فليس هناك في فضائِحه ما هو أكبرُ وأعظمُ منها حتّى لا تسترُه المغفرةُ، وليس هناك في قبائِحه ما يَستعصي على المغفرةِ فلا تَشمَلُه بردائِها.

بلاغة المجاز العقليّ بإسنادِ الفِعل والوصفِ إلى غير صاحبِه:

مفادُ لفظ (رزق)، منكّرا، وغرض وصفِه بالكرم

تنكيرُ الرّزقِ مع وصفه بالكريم دلالةٌ على كثرتِه ووفرتِه، وعلى أنّه حاصِلٌ بطريق الإكرام والتّعظيم لا بالإهانةِ والكَدَر، وعلى أنّه كريمٌ نفيسٌ في مادّتِه ليس فيه رديءٌ أو خَسيسٌ، وعلى أنّه كريمٌ رازِقُه؛ وهو اللّهُ ﷻ، على اعتبار أنَّ إسنادَ الكريم إلى الرّزقِ إسنادٌ مجازيٌّ؛ لأنّ (كريم) فعيل بمعنى فاعِل الكرَم، والرّزقُ لا يفعلُ الكَرمَ، بل الرّازقُ سبحانَه هو المتكرِّمُ بالسّخاء والجود، فإسنادُ الكريم إلى الرّزق مجازٌ عقليٌّ بإسنادِ الفِعل والوصفِ إلى غير صاحبِه[1].

بلاغةُ ختمِ الآية بقوله: ﴿وَرِزْقٌ كَرِيمٌ﴾:

مقابلةُ الشّيءِ بما هو أحسنُ منه، من رائق البيان

في ختم الآيةِ بالرّزق الكريم نُكتَتانِ جليلتان: الأولى: أنّه لمّا جعلَ الرّزقَ الكريمَ جزاءً مُقابِلًا للإنفاق في قوله: ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾، فختمَ بالإنفاق الفاصلةَ، ختمَ بجزائه الفاصلةَ أيضًا، وهو ﴿وَرِزْقٌ كَرِيمٌ﴾، ولمّا كان ذلك كذلك وصَفَ الرّزقَ بالكريم؛ لتقريرِ أنّ الجزاءَ على الإنفاق كان أعلى منه غيرَ مُساوٍ له؛ إيذانًا أنّ اللّه يُخلِفُ على المُنفِق بما هو أحسنُ وأوسعُ ممّا أنفقَه، فقد أنفقوا بعضَ رزقِهم ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ﴾ ليس مُقابِلَ بعض الرّزق، ولا مُقابِلَ رزقٍ كاملٍ ليس بعضًا، بل مُقابِلَ رزقٍ كريم لا ينتهي أمَدُه، ولا ينحصر عدَدُه. فيكون الختمُ بالرّزق الكريم مُقابِلًا لإنفاقهم في موضع الفاصلةِ لفظًا، ومقابلًا له بأحسن منه معنىً.

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 263/9.

الثّانية: الختمُ بقوله: ﴿وَرِزْقٌ كَرِيمٌ﴾ روعيَ فيه البدءُ بقوله: ﴿لَّهُمْ دَرَجَٰتٌ عِندَ رَبِّهِمْ﴾، فكأنّه بقوله: ﴿وَرِزْقٌ كَرِيمٌ﴾ نفَى عنِ السّامِعِ التّوهّمَ بأنّ تفاوتَ الدّرجاتِ بينهم قد ينزِعجُ به النّازِلُ في درجتِه عمّن فوقه لنقصٍ في العطاء أو الزّاد، فأخبرَ في الخاتِمةِ بما يُزيل هذا التّوهّمَ، بأنّ كلَّ واحدٍ في درجتِه، وإنْ نزلَتْ، مُستغرقٌ في رزقٍ كريمٍ مُذهِلٍ مُدهِشٍ. فهو ختامٌ لوحِظَ فيه مَطلَعُه.

سرّ ختمِ الجزاءِ بالرّزق الكريم:

تعريضٌ بأنّهم أكرمُ من أن يسألوا عن عرضٍ زائلٍ

في سؤالهم عنِ الأنفالِ وختمِ سياقِ الجواب عليهم بالرّزق الكريمِ الكائنِ للمؤمنين تعريضٌ لطيفٌ بأنّهم أكرمُ من أن يَسألوا عن عرضٍ زائلٍ، وتهوينٌ للدّنيا في قلوبهم، فليستِ الأنفالُ الّتي سألوا عنها شيئًا يُذكَرُ في جانبِ الرّزقِ الكريمِ الّذي وُعِدوا به، فأحرى بهم أن يَتَسَلَّوا بهذا الرّزقِ الكريمِ عمّا شغلهم من أمرِ الأنفال، فلا يكترثوا بها سواء أأصابوا شيئًا منها أم فاتتهم، وفي هذا تحريضٌ لهم على قطعِ العلائقِ الزّائلةِ، وعدمِ التّعلُّقِ بالمكافآتِ والجزاءاتِ العاجلة منَ الأنفال وغيرها من شؤون الدّنيا؛ لئلّا تشغلهم عنِ الجزاءاتِ الباقية والعواقبِ الخالدة.

❁ الفُروقُ المُعْجَميَّةُ:

المغفِرة والغُفران:

الغفران يكون مطلوبًا لا مَبذولًا، بينما المغفرةُ تكون مطلوبةً ومَمنوحةً

المغفرةُ والغُفران، أصلُهما (غفر)، وهو تركيبٌ يدورُ حول التّغطيةِ والسّترِ بقصدِ حمايةِ الشّيءِ وصيانتِه، والمغفِرةُ مصدرٌ ميميٌّ سماعيٌّ، على وزن (مَفعِل) بكسرِ العين، وقياسُه فتحُ العَين، والغفرانُ مصدرٌ أصليٌّ سماعيٌّ، فاللّفظانِ مصدران دلالتُهما الأصليّة واحدةٌ على السّترِ والتّغطية، ويظهرُ الاختلافُ بينهما في الاستعمالِ من وجوهٍ: الأوّل: أنّ الغُفرانَ استُعمِلَ في القرآن مطلوبًا لا مَبذولًا، في قوله: ﴿غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ ٱلْمَصِيرُ ﴿٢٨٥﴾﴾ [البقرة: 285]،

وهي المرّةُ الواحدةُ الّتي ذُكِر فيها هذا المصدر، وتقديره: نسألُك غفرانك. وأمّا المغفرةُ فاستُعمِلَت مطلوبةً ومَمنوحةً، في قوله: ﴿*وَسَارِعُوٓاْ إِلَىٰ مَغۡفِرَةٖ مِّن رَّبِّكُمۡ﴾ [آل عمران: 133]؛ أي: اطلبوها، ولذلك قال بعدها: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ جَزَآؤُهُم مَّغۡفِرَةٞ مِّن رَّبِّهِمۡ﴾ [آل عمران: 136]؛ أي: مَبذولَةٌ لهم بعد طلبِهم لها. الثّاني: أنّ الغُفرانَ لم يُسألْ به غيرُ اللّه، والمغفرةُ حاصِلةٌ منَ الرّبّ ومنَ العبد، والصِّفاتُ على قدرِ الذّوات، وذلك في قوله: ﴿*قَوۡلٞ مَّعۡرُوفٞ وَمَغۡفِرَةٌ خَيۡرٞ مِّن صَدَقَةٖ يَتۡبَعُهَآ أَذٗىۗ﴾، فهذا منَ العبد، وهو الموضعُ الوحيدُ، وهي جاريةٌ على معناها اللّغويّ لا الشّرعيّ، وكونها منَ اللّه فكثيرٌ ورودُه في الآيات. الثّالث: كونُ المغفرةِ مصدرًا ميميًّا، فهذا يدلُّ على التباسِه بذاتٍ في الغالب، ويحملُ معنىً لا يحمِلُه مصدر (الغُفران)، الّذي يدلُّ على الحدثِ نفسِه من غير أن يلتبِسَ بمعنى آخر، ولذا لم يأتِ الغُفرانُ إلّا مطلوبًا منَ اللّهِ فقط، فكأنّ المغفِرَةَ دالّةٌ على الحدثِ، وعلى التباسِها بذاتِ المغفورِ له؛ إذ هي نهايةُ مطلَبِه كما أنّ الغفرانَ بدايةُ مطلَبِه، فالمغفرةُ أدلُّ على منتهى الجزاءِ وتمامِه، مثل: المتاب والتّوبة، فالمتابُ توبةٌ تامّةٌ، فالمصدرُ الميميُّ دالٌّ على الذّاتِ غالبًا، وعلى منتهى الحدَث، ولعلّ أحدَ أدلّةِ زيادةِ المغفرة في المعنى على الغفرانِ تنوّعُ المغفرةِ في استعمالاتها ومواردِها عنِ الغفران، فالمغفرةُ أوسعُ[1].

(1) ابن فارس، مقاييس اللّغة، والرّاغب، المفردات، وجبل، المعجم الاشتقاقيّ المؤصّل: (غفر)، وصافي، الجدول: 101/3، وفاضل السّامرائيّ، معاني الأبنية، ص: 32.

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد الخامس عشر، سورة الأعراف من الآية 164 إلى سورة الأنفال الآية 26
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1445هـ - 2024م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2024م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: المجلد الخامس عشر، سورة الأعراف من الآية 164 إلى سورة الأنفال الآية 26
[إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2024.
مج. 15 ، 812 صفحة ؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-768-11-1
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 15 : المجلد الخامس عشر، سورة الأعراف من الآية 164 إلى سورة الأنفال الآية 26.
-1القرآن - تفاسير نحوية -2 القرآن، بديع -3 القرآن، بلاغة -4 القرآن - سور وآيات -5 القرآن-
ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث ج- المستغانمي، امحمد صافي

الترقيم الدولي : 978-9948-768-11-1
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-7668393 بتاريخ 2024/01/16م،
مكتب تنظيم الإعلام، وزارة الثقافة والشباب، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
«تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري
الصادر عن المجلس الوطني للإعلام»
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي «النجار»